

Distr.: General
7 May 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٥٩ (أ) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق
الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وميزانيتها
المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/
يونيه ٢٠١٥

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتمادات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٥٣ ٤٩٥ ٢٠٠ دولار
النفقات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٥٣ ٤٩٠ ٧٠٠ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٤ ٥٠٠ دولار
الاعتمادات للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٦٠ ٦٥٤ ٥٠٠ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ (أ)	٦٠ ٦٥٤ ٥٠٠ دولار
الرصيد الحر المقدّر للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ (أ)	—
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	٦٢ ٤١٧ ١٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	٦٢ ٣٩٤ ٩٠٠ دولار

(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - تستلزم توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة ٢٥ أدناه إجراء تخفيض قدره ٢٢ ٢٠٠ دولار في الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (انظر الوثيقة A/68/725). وقد قدمت اللجنة ملاحظات وتوصيات حسب الاقتضاء في الفقرات الواردة أدناه.

٢ - وقد اجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقرير بممثلي الأمين العام الذين زودوها بمعلومات وإيضاحات إضافية اختتموها برودود خطية وردت في ١ أيار/مايو ٢٠١٤. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة وتلك التي استخدمتها كمعلومات أساسية أثناء نظرها في تمويل القوة. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها المفصلة المتعلقة بالنتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقرير اللجنة ذوي الصلة (انظر الوثيقتين A/68/843 و A/68/782).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٣ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة اعتمدت في قرارها ٢٧٦/٦٦ مبلغا إجماليا ٤٥ ٩٩٢ ٠٠٠ دولار (صافيه ٤٤ ٩٢٩ ٣٠٠ دولار) للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي وقت لاحق حدد الأمين العام، نظرا لتأثير الحالة الأمنية السائدة في الجمهورية العربية السورية على عمليات القوة، الاحتياجات المنقحة المتوقعة للإنفاق على القوة (A/67/857). واستناداً إلى التوصيات ذات الصلة للجنة الاستشارية، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٨/٦٧ مبلغا إضافيا إجماليا ٧ ٥٠٣ ٢٠٠ دولار، وبذلك بلغ مجموع الاعتمادات ما إجماليه ٥٣ ٤٩٥ ٢٠٠ دولار (صافيه ٥٢ ٢٥٢ ١٠٠ دولار) للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وبلغ مجموع النفقات للفترة ما إجماليه ٥٣ ٤٩٠ ٧٠٠ دولار (صافيه ٥٢ ٢٥٨ ٨٠٠)، وهو مبلغ يقل عن المبلغ الذي اعتمدته الجمعية بما إجماليه ٥٠٠ ٤ دولار (صافيه ٦٧٠٠ دولار)، وبذلك يكون معدل تنفيذ الميزانية ١٠٠ في المائة تقريبا.

٤ - وكما هو موضح في الفرع ثالثا - أُلّف من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/596)، فإن النقص في الإنفاق نتيجة صافية لانخفاض الاحتياجات بمقدار ٢٤٨ ٩٠٠ دولار تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين و ٢٣٢ ٢٠٠ دولار تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، يقابله في جزء منه تجاوز في الإنفاق قدره ٤٧٦ ٦٠٠ دولار تحت بند التكاليف التشغيلية (انظر الفقرات من ٥ إلى ٧ أدناه). ويرد في الفقرات من ٧ إلى ٩ من تقرير الأمين العام موجز للأنشطة التي اضطلعت بها البعثة خلال هذه الفترة لتنفيذ ولايتها، كما يرد في الفرع ثانيا - هاء منه بيان لمدى إحراز تقدم فعلي بالمقارنة إلى الإنجازات المتوقعة لنفس الفترة.

٥ - ويتضمن التقرير أيضا تحليلا للفروق (انظر A/68/596، الفرع الرابع). ويُعزى انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بالوحدات العسكرية (٢٤٨ ٩٠٠ دولار) أساسا إلى ترشيد الاحتياجات من حصص الإعاشة وانخفاض المبالغ المسددة للحكومات المساهمة بقوات عن تكاليف القوات بسبب معدل الشغور البالغ ٥,٥ في المائة، مقارنة بافتراض النشر الكامل. وقابل هذا الفرق في جزء منه ازدياد الاحتياجات المتعلقة بنقل إحدى الوحدات العسكرية إلى موقع البعثة لتحل محل وحدة عسكرية أعيدت إلى الوطن (المرجع نفسه، الفقرة ٣١). وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، يُعزى الرصيد غير المنفق تحت بند المساعدة المؤقتة العامة إلى شغل وظيفتين دوليتين مؤقتتين خلال شهرين فقط من الأشهر الستة المأذون بها للوظيفتين (٩٩ ٥٠٠ دولار) (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢). وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة بوجود أرصدة غير منفقة بسبب نقل موظفين دوليين من الجانب برافو إلى الجانب ألفا بسبب الوضع الأمني وما نتج عن ذلك من انخفاض في الاحتياجات من بدلات المخاطر.

٦ - وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، تُعزى الاحتياجات الإضافية تحت بند السفر (٣٤٦ ٢٠٠ دولار) إلى نشر موظفين دوليين متدربين لأداء مهام مؤقتة. وقابلت الفريق في جزء منه أرصدة غير منفقة خُصصت للسفر لأغراض التدريب، وذلك بسبب الحالة الأمنية في منطقة البعثة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤). وفي بند المرافق والهياكل الأساسية، تبقى رصيد غير منفق (٢ ٥٩٣ ٣٠٠ دولار) يُعزى أساسا إلى: (أ) عدم توافر متعاقدين محليين للاضطلاع بمشاريع البناء المقررة، ولأن الوصول إلى مواقع المشاريع أصبح غير آمن؛ (ب) انخفاض استهلاك الوقود نتيجة لزيادة الاعتماد على شبكة الكهرباء الوطنية والتخلي عن موقعين ومخفرين أماميين بسبب الحالة الأمنية السائدة؛ (ج) انخفاض الاحتياجات من الخدمات العامة للمنشآت المذكورة والمخفرين الأماميين. وقابل هذا الفرق جزئيا اقتناء ما يلي: المولدات الكهربائية وما يتصل بها من قطع الغيار؛ والمواد اللازمة لتحسين الهياكل

الأساسية الأمنية للقوة؛ ولوازم الدفاع الميداني (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥). وفي بند النقل البري، تُعزى الاحتياجات الإضافية (٧٠٠ ٢٨٤ ١ دولار) بشكل رئيسي إلى اقتناء مركبات (مركبتان ثلجيتان و ١٢ حافلة مدرعة) لنقل الموظفين عبر المناطق الخطرة في منطقة البعثة ولدعم تحركات القوات في المناطق الجبلية. وقابل هذا الفرق جزئياً انخفاض الاحتياجات من الوقود بسبب انخفاض عدد الرحلات بين معسكر نبع الفوار ودمشق، وانخفاض عدد الدوريات المتنقلة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦). وتُعزى الاحتياجات الإضافية في مجال تكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٣٠٨ دولار) إلى تعزيز مرافق التداول من بُعد، واقتناء برمجيات لخلية المعلومات العسكرية في ضوء الحالة الأمنية السائدة في المنطقة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧). وتُعزى الاحتياجات الإضافية من اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١ ١٢٩ ٠٠٠ دولار) في المقام الأول إلى: (أ) اقتناء معدات الحماية النووية والبيولوجية والكيميائية؛ (ب) الخسائر الناجمة عن أسعار الصرف؛ (ج) الاستعانة بمتعاقدين إضافيين نظراً لعدم تمكن الموظفين الوطنيين من السفر للعمل بانتظام ومن أداء المهام التي كانت موكولة في السابق لأفراد أعيدوا إلى أوطانهم على إثر مغادرتهم للقوة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٠).

٧ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية، عند الاقتضاء، على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق في المناقشة الواردة في الفقرات أدناه للميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٨ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مبلغاً مجموعه ٣٤٧ ٠٠٠ ٨٠٩ ١ دولار كان قد قُسم كأنصبه مقرر على الدول الأعضاء حتى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك منذ إنشائها. وبلغت المدفوعات الواردة حتى ذلك التاريخ ٣٣٤ ٠٠٠ ٧٦٤ ١ دولار، فبقى رصيد غير مسدد قدره ٤٥ ٠١٣ ٠٠٠ دولار. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ كانت لدى القوة موارد نقدية قدرها ١١ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار؛ وبعد اقتطاع الاحتياطي النقدي التشغيلي اللازم لفترة ثلاثة أشهر بمبلغ ٨ ١١٤ ٠٠٠ دولار، بلغ رصيد النقدية المتبقي ٣ ٧٨٦ ٠٠٠ دولار.

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن الرصيد غير المسدد لتكاليف المعدات المملوكة للوحدات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بلغ ٥٤٢ ٠٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُدد منذ إنشاء القوة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٥ ٣٣٧ ٠٠٠ دولار عن ١٧٦ مطالبة. ولا توجد مطالبات عالقة.

١٠ - وزوّدت اللجنة الاستشارية بجدول يبين النفقات الجارية والمتوقعة للفترة، بما في ذلك أسباب الفروق. وبلغت النفقات للفترة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ما قيمته ٣١ ٣٤٠ ٠٠٠ دولار مقابل اعتماد قدره ٦٠ ٦٥٤ ٥٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة بأن القوة تعتزم استخدام كامل الاعتمادات الموافق عليها للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.

الانتداب في مهام مؤقتة

١١ - أبلغت اللجنة بأن التجاوز في الإنفاق البالغ ١٩٩ ٠٠٠ دولار (أو بنسبة ٣٤,٨ في المائة) المتوقع خلال الفترة الحالية تحت بند السفر في مهام رسمية بالمقارنة إلى المخصصات المعتمدة لهذه الفترة راجع إلى الاحتياجات الإضافية الناجمة عن نشر موظفين منتدبين من بعثات أخرى لأداء مهام مؤقتة، في انتظار الموافقة على وظائف دولية مؤقتة مقترحة تمت الموافقة عليها لاحقاً في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وأبلغت اللجنة عند الاستفسار بأن تكاليف السفر وبدلات الإقامة اليومية، التي تحملتها القوة بالنسبة لـ ٢٦ مهمة مؤقتة انتدب لها موظفون بصورة منفصلة بلغت ٣٤١ ٧١٠ دولار في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (بالمقارنة إلى مبلغ ٢٢٢ ٣٣٤ دولار خُصص لـ ٣٢ حالة انتداب من هذا القبيل في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣). وتلاحظ اللجنة أن البعثات المُرسلة تتحمل تكاليف مرتبات الموظفين المنتدبين بموجب الإجراءات القائمة. وقد علقت اللجنة كذلك على موضوع الانتداب لمهام مؤقتة في أحدث تقاريرها عن الملاحظات والتوصيات بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/68/782).

نقل المركبات المدرّعة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

١٢ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات الإضافية البالغة ٥٢٩ ٤٠٠ دولار تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى تُعزى إلى ارتفاع التكاليف الفعلية للشحن ورسوم التخلص الجمركي والنقل الجوي عما كان مقرراً لنقل المركبات المدرّعة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأبلغت اللجنة عند الاستفسار، بأن ١٥ مركبة مدرّعة قد نُقلت وبأنها ترد في ما تحوزه القوة من مركبات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفيما يتعلق بالتكاليف التي تُخصم من حسابات

البعثات المتلقية، لقاء نقل هذه الأصول، أُبلغت اللجنة بأن عمليات نقل الأصول فيما بين البعثات تُجرى وفقاً للقاعدة المالية ١٠٥-٢٣ (ج) التي تطبقاً لها يمكن نقل الممتلكات التي يُعلن أنها زائدة عن الحاجة إلى بعثة أخرى بدون تكبد تكاليف عندما تكون البعثة في مرحلة بعثة عاملة؛ وتكون البعثة المتلقية مسؤولة عن تحمّل تكاليف نقل الأصول المنقولة وشحنها. ويتم الإقرار لاحقاً بتلك الأصول في سجل أصول البعثة المتلقية. وأُبلغت اللجنة بأن منهجية التقييم التي أعدت في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تُطبق نسبة مئوية قياسية قدرها ٢٠ في المائة للتكاليف المرتبطة بالممتلكات والمنشآت والمعدات، إضافةً إلى تكاليف الشراء. وتقدم اللجنة المزيد من الملاحظات والتوصيات بشأن نقل الأصول بين البعثات في أحدث تقاريرها عن الملاحظات والتوصيات بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/68/782).

١٣ - وفيما يتعلق بشغل الوظائف العسكرية والمدنية الثابتة والمؤقتة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، زُوّدت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بالمعلومات التالية عن الفترة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤:

معدل الشواغر (النسبة المئوية)	الوظائف المشغولة	الوظائف المأذون بها	الفئة
الوحدات العسكرية	١ ٢٥٠	١ ٢٤٣	٠,٦
الموظفون الدوليون	٤٦	٣٧	١٩,٦
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١١٠	١٠٥	٤,٥
الوظائف الدولية المؤقتة	١٢	٩	٢٥

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به لهذه الفترة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بموجب قراره ٣٥٠ (١٩٧٤). وقرر المجلس بقراره ٢١٣١ (٢٠١٣) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي ذلك الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن البعثة ستواصل تنفيذ ولايتها المتمثلة في الحفاظ على وقف إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والسورية والإشراف على

فض الاشتباك في المنطقة الفاصلة. ويذكر الأمين العام في تقريره أن تدهور الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية ظل يؤثر تأثيراً كبيراً على منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/68/725، الفقرة ٨). ولذلك، فإن القوة، رغبةً منها في كفالة الاضطلاع بولايتها على نحو سالم وآمن، ستواصل نقل مجال تركيز أنشطتها من الدوريات المتنقلة وأعمال التفتيش إلى المراقبة الثابتة وتحليل الأوضاع السائدة والإبلاغ والاتصال اليومي مع الطرفين بهدف الحيلولة دون تصعيد الموقف على امتداد خط وقف إطلاق النار (المرجع نفسه).

١٥ - ويرد بيان لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في الفقرات من ٨ إلى ١٥ من تقرير الأمين العام. ويذكر التقرير أن القوة ستواصل اتخاذ تدابير التخفيف اللازمة للتصدي للمخاطر الجديدة التي تتهدد بيئة عملها وستواصل تحسين قدراتها اللازمة للدفاع عن نفسها وبذل الجهود الكفيلة بتعزيز سلامة أفراد القوة وأمنهم وحرية تنقلهم. وتعتزم القوة بناء موقع جديد يستوعب ٤٠ موظفاً في جنوب المنطقة الفاصلة. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل القوة، بفضل قدراتها المعززة في مجال إزالة الألغام واكتشافها، أنشطة إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة التي قد تعرّض موظفيها للخطر (المرجع نفسه، الفقرتان ٩ و ١٠).

١٦ - وفيما يتعلق بعنصر دعم البعثة، يذكر في التقرير أن القوة تعتزم مواصلة تعزيز مقرها البديل في مخيم عين زيوان على الجانب ألفا لضمان استمرارية تصريف أعمال القوة (المرجع نفسه، الفقرة ١١). ونظراً لاستمرار إغلاق مطار دمشق وتعذر الوصول إلى ميناء اللاذقية تضطر القوة إلى الاستمرار في استخدام نقاط الدخول والخروج المؤقتة في بيروت وتل أبيب لتناوب القوات والسفر الاعتيادي واستيراد السلع والمواد (المرجع نفسه، الفقرة ١٢). ويقترح الأمين العام أيضاً الإبقاء على الوظائف المؤقتة الدولية البالغ عددها ١٢ وظيفة المعتمدة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (انظر الفقرة ٢٨ أدناه).

١٧ - ويقدم الأمين العام في الفقرات من ١٦ إلى ١٨ من تقريره تفاصيل عن التعاون مع البعثات الأخرى في المنطقة، بما فيها هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ويذكر التقرير بوجه خاص أن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ستواصل تقديم الدعم اللازم للمراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة والخاضعين للمراقبة العملية للقوة، ولمكتب الاتصال التابع لهيئة مراقبة الهدنة في دمشق ومكتب الاتصال التابع لهيئة مراقبة الهدنة في

دمشق. وستواصل قوة مراقبة فض الاشتباك الاعتماد في الوقت الحاضر على الدعم المشترك المقدم من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لبعض ترتيباتها اللوجستية، وعلى الفريق الإقليمي المعني بالسلوك والانضباط التابع للقوة المؤقتة، والخدمات الإقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة من القوة المؤقتة.

باء - الاحتياجات من الموارد

١٨ - تبلغ الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ مبلغا إجماليا ١٠٠ ٤١٧ ٦٢ دولار (صافيه ٦٠٠ ٩٣٠ ٦٠ دولار)، أي ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٧٦٢ ١ دولار، أو ما نسبته ٢,٩ في المائة، بالقيمة الإجمالية، عن الاعتماد البالغ إجماليه ٥٠٠ ٦٥٤ ٦٠ دولار للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. وتُرد الاحتياجات من الموارد المالية في الفرع الثاني من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/68/725). وتغطي ميزانية القوة تكاليف إيفاد ٢٨٤ ١ فردا من الأفراد العسكريين؛ و ٥٨ موظفا دوليا (منهم ١٢ موظفا يشغلون وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة)، و ١١٠ موظفين وطنيين.

١٩ - ويرد تحليل كامل للفروق في الفرع الثالث من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة. وتُعزى الزيادة في الاحتياجات من الموارد عما كان مقررا للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ بصورة أساسية إلى ما يلي:

(أ) تحت بند الوحدات العسكرية (١٨٣ ٧٠٠ ١ دولار)، نشر ٣٤ فردا إضافيا من أفراد الوحدات العسكرية، وسرية آلية مزودة بمركبات مدرعة، ونشر ناقلات جند مدرعة إضافية قادرة على التصدي للأجهزة المتفجرة المرتجلة. وإضافة إلى ذلك يعكس الفرق تطبيق عامل لتأخير النشر بنسبة ٣ في المائة مقارنة بنسبة ٥ في المائة المطبقة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويقابل الفرق جزئيا استبعاد اعتماد مخصص لتكاليف الشحن اللازمة لنشر المعدات المملوكة للوحدات وإعادةها إلى الوطن (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧).

(ب) تحت بند الموظفين الدوليين (١٧٥ ٥٠٠ ١ دولار)، زيادة النسبة المئوية لتكاليف الموظفين العامة المطبقة على صافي المرتبات في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ وتطبيق عامل شعور نسبته ٥ في المائة مقارنة بنسبة ٩,١ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، استنادا إلى أنماط شغل الوظائف في الآونة الأخيرة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٨)؛

(ج) تحت بند المساعدة المؤقتة العامة (٦٠٠ ٣١٨ دولار)، زيادة النسبة المئوية للتكاليف العامة للموظفين المطبقة على صافي المرتبات في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ وتطبيق عامل شغور نسبته ٥ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة بنسبة ١٠ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، استناداً إلى أنماط استقدام لموظفين في الآونة الأخيرة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٩)؛

(د) تحت بند النقل البري (٣٠٠ ٣٧٨ دولار)، نشر وحدات عسكرية إضافية والاستخدام المتزايد للمركبات المدرعة في تنقلات الموظفين، مما أدى إلى زيادة استهلاك الوقود، وكذلك استئجار مركبات لدعم تناوب القوات والأنشطة اللوجستية في بيروت (المرجع نفسه، الفقرة ٤٣).

٢٠ - ويُعزى انخفاض الاحتياجات من الموارد عما كان مقرراً للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ بصورة أساسية إلى ما يلي:

(أ) تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ٩١٨ دولار)، استكمال اقتناء المعدات الخاصة بآماكن الإقامة وتنفيذ مشاريع التشييد اللازمة لنشر وحدات عسكرية إضافية (المرجع نفسه، الفقرة ٤٢)؛

(ب) تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٧٧٨ ٨٠٠ دولار)، استكمال اقتناء لوازم الحماية الشخصية لأفراد الوحدات الإضافية واستبعاد احتياجات تدريب أفراد الوحدات الجديدة الموفدين في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتقابل هذا الفرق جزئياً زيادة في الاحتياجات إلى خدمات التخليص الجمركي على الجانبين ألفا وبرافو، نتيجة لتغيير في ميناء التسليم بسبب الحالة الأمنية (المرجع نفسه، الفقرة ٤٨).

١ - الأفراد العسكريون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة	
	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٣/٢٠١٤
أفراد الوحدات العسكرية	١ ٢٥٠	١ ٢٨٤

٢١ - تصل الموارد المطلوبة للأفراد العسكريين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى ٨٠٠ ٤٦٠ ٣٢ دولار، أي بزيادة قدرها ٧٠٠ ١٨٣ ١ دولار أو ما نسبته ٣,٨ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

وتعزى الزيادة إلى زيادة في القوام المأذون صدر بشأنها تكليف، على النحو المبين في الفقرة ١٩ (أ) أعلاه.

٢٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للأفراد العسكريين.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤
الموظفون الدوليون	٤٦	٤٦
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١١٠	١١٠
الموظفون في إطار المساعدة المؤقتة العامة	-	-
الموظفون الدوليون	١٢	١٢

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

٢٣ - وتصل الاحتياجات المقدرة للموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى ٥٠٠ ٧٦٩ ١٦ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٨٠٠ ٥٧٩ ١ دولار، أو ما نسبته ٤,١٠ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وترد أسباب زيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ في الفقرتين ١٩ (ب) و (ج) أعلاه.

٢٤ - وتعكس تقديرات تكاليف الموظفين المدنيين معدلات شغور قدرها ٥ في المائة للموظفين الدوليين، و ٦ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٥ في المائة للوظائف المؤقتة الدولية. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن معدلات الشغور المقترحة للموظفين الدوليين والموظفين المؤقتين الدوليين تستند إلى متوسط معدل الشغور البالغ ٥,١ في المائة للموظفين الدوليين في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وإلى الحالة الراهنة لعملية استقدام الموظفين المؤقتين الدوليين. ويستند معدل الشغور المقترح للموظفين الوطنيين إلى متوسط معدل الشغور في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وإلى الحالة الراهنة لعملية استقدام الموظفين لشغل الوظائف الوطنية الشاغرة (A/68/725، الفقرة ٣٠).

٢٥ - وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد المتصلة بأجور العمل الإضافي للموظفين الوطنيين، زُوِّدت اللجنة الاستشارية بناءً على طلبها بالمبالغ المعتمدة للفترتين المائيتين ٢٠١٢/٢٠١١ و ٢٠١٣/٢٠١٤ فضلا عن النفقات الفعلية وتقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، على النحو المبين في الجدول أدناه. وتلاحظ اللجنة النقص المستمر في إنفاق الموارد المعتمدة خلال الفترتين السابقتين والحالية. ولذا فإن اللجنة تشكك في ما إذا كانت المبالغ المطلوبة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ مبررة تماما. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المطلوبة للعمل الإضافي للموظفين الوطنيين بمقدار ٢٢ ٢٠٠ دولار لتصبح ٣٠ ٠٠٠ دولار.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة، مع تقريب الأرقام)

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٢/٢٠١١		
التقديرات	النفقات المعتمدة	النفقات الفعلية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ^(١)	النفقات المعتمدة	النفقات الفعلية	النفقات المعتمدة	النفقات الفعلية	العمل الإضافي
٥٢,٢	٦,١	٥٢,٢	٢٨,٠	٥٠,٢	٥٢,٢	٤٨,٢	

(أ) نتجت النفقات البالغة ٦ ١٠٠ دولار في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ عن انخفاض عدد تنقلات الموظفين بسبب الحالة الأمنية. وإضافة إلى ذلك فإن النفقات البالغة ٢٨ ٠٠٠ دولار المسجلة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تتعلق أساسا بالأعمال التحضيرية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا.

التوصيات المتعلقة بالوظائف

٢٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لا يوجد أي تغيير صاف في ملاك الموظفين المدنيين المقترح للقوة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

حالات إعادة الانتداب/النقل

٢٧ - يشير الأمين العام في الفقرة ١٤ من تقريره إلى أن تعديلات إضافية ستجري في شعبة دعم البعثة من أجل تبسيط تقديم الخدمات على جانبي المنطقة الفاصلة والتكيف مع التغير في طرق أداء العمل. وبوجه الخصوص، سيتولى رئيس خدمات الدعم المتكامل تنظيم عملية تحسين إدارة سلسلة الإمدادات، وسيتولى أيضا الإشراف على أنشطة قسم الخدمات العامة والمكاتب الإدارية. وإضافة إلى ذلك، سُنقل قسم خدمات المعلومات الجغرافية من خدمات الدعم المتكامل إلى الدائرة الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويرد في الجدول ٣ من تقرير الأمين العام ما يتصل بذلك من عمليات النقل وإعادة الانتداب.

الوظائف المؤقتة

٢٨ - يُقترح في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ الاحتفاظ بوظائف الموظفين المؤقتين الدوليين البالغ عددها ١٢ وظيفة^(١) المدرجة في عرضي الميزانية الأصلي والمنقح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، والتي وافقت عليها الجمعية العامة لاحقا في قراراتها ٢٧٨/٦٧ و ٢٦٠/٦٨ (المرجع نفسه، الفقرة ١٣). وقد زودت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤، بتوضيحات بناء على طلبها، تبرر استمرار تلك المناصب في الفترة الحالية.

٢٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ما اقترحه الأمين العام من تغييرات في الملاك الوظيفي ومن موارد متعلقة بالموظفين المدنيين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ٢٥ أعلاه.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التكاليف المعتمدة التكاليف المقترحة		
للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	الفرق
١٤ ١٨٧,٧	١٣ ١٨٦,٨	(١ ٠٠٩,٧)
التكاليف التشغيلية		

٣٠ - تبلغ الاحتياجات المقدرة لتغطية التكاليف التشغيلية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ما قدره ١٣ ١٨٦ ٨٠٠ دولار، بما يمثل نقصانا قدره ١ ٠٠٩ ٧٠٠ دولار، أو بنسبة ٧,١ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. ويعزى النقصان أساسا إلى نقصان في المرافق والهياكل الأساسية وفي الإمدادات والخدمات والمعدات الأخرى، وتقابله جزئيا زيادة الاحتياجات تحت بند النقل البري (انظر الفقرتين ١٩ و ٢٠ أعلاه).

(١) مستشار أقدم لقائد القوة (ف-٥)، وموظف اتصال وتنسيق (ف-٤)، وكبير ضباط أمن (ف-٤)، ومحلل معلومات أمنية (ف-٣)، وموظف إداري (ف-٣)، ومساعد للشؤون الأمنية الإقليمية (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد أمني (فئة الخدمة الميدانية)، وموظف لشؤون الأمن والتحقيقات والتدريب (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد مالي (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد لشؤون الموارد البشرية (فئة الخدمة الميدانية)، وموظف لمراقبة الحركة والشحن (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد لشؤون النقل (فئة الخدمة الميدانية).

النقل البري

٣١ - تُذكر اللجنة الاستشارية بالتعليقات التي أبدتها في التقارير السابقة بشأن أسطول مركبات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بما في ذلك طلبها تبرير الأسطول المقترح الذي يتجاوز النسب الموحدة التي صدر بها تكليف من مقر الأمم المتحدة (انظر A/66/718/Add.10، الفقرة ٣٥، و A/67/780/Add.1، الفقرة ٣٨). وأبلغت اللجنة أثناء استعراضها للميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ بأن النسب الموحدة للمستخدمين إلى عدد المركبات تقل عموماً عن النسب الموحدة الواردة في دليل التكاليف والنسب الموحدة الصادر عن المقرر. وأبلغت اللجنة أيضاً لدى استفسارها بأنه ليس من المتوقع اقتناء أو استبدال مركبات في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة انخفاض عدد مركبات الركاب الخفيفة في الأسطول خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بمقدار ٤٣ مركبة، وأنه من المقرر إجراء تخفيض إضافي قدره ١٦ مركبة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة أن المقتنيات تتسق الآن عموماً مع النسب الموحدة.

المقتنيات من الحواسيب

٣٢ - لاحظت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن الميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، أن القوة كانت في ذلك الوقت تجري استعراضاً لموجودات تكنولوجيا المعلومات على أساس احتياجاتها التشغيلية (A/67/780/Add.1، الفقرة ٣٩). وأبلغت اللجنة بأن الموجودات المتوقعة من الحواسيب (الحواسيب المكتبية والمحمولة والكُتبية) في الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ يبلغ عددها ٤٨٠ جهازاً، من بينها ١٨٥ جهازاً مخصصاً "لأغراض أخرى"^(٢). وزودت اللجنة خلال استعراضها الأخير للميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ بمعلومات إضافية تفيد بأن المقتنيات المتوقعة خلال الفترة المالية الحالية ستصل إلى ٤٦٨ جهازاً، من بينها ٢٥٢ جهازاً مخصصاً لأغراض أخرى. وكانت نسبة الحواسيب المخصصة لموظفي الأمم المتحدة متسقة مع النسبة الموحدة المحدثة الواردة في أحدث صيغة من دليل التكاليف والنسب الموحدة (جهاز واحد لكل موظف). وأبلغت اللجنة بناءً على طلبها أيضاً بأنه سيجري استبدال ٢١٤ جهازاً خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ولاحظت اللجنة أن القوة كانت قد أفادت بأنها ستواصل استعراض الحالة خلال الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بغرض تخفيض مقتنياتها من الحواسيب (انظر A/68/725، الفرع خامساً). وتبدي اللجنة

(٢) تشمل هذه الأغراض التدريب، وإعداد فواتير الاتصالات الهاتفية، وتوفير الاتصال بالإنترنت للوحدات العسكرية، وحواديم إعداد البرمجيات، وأجهزة الاتصال اللاسلكي وغيرها من المعدات، وأجهزة مراقبة حركة السيارات أو للاستخدام كقطع غيار.

تعليقات إضافية بشأن الاحتياجات من الحواسيب في آخر تقاريرها عن الملاحظات والتوصيات بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (انظر A/68/782، الفرع ثانيا - واء).

٣٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام عن التكاليف التشغيلية. وتبدي اللجنة أيضا المزيد من التعليقات عن موضوع التكاليف التشغيلية، بما في ذلك نسب المعدات، في آخر تقاريرها عن الملاحظات والتوصيات بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/68/782).

٤ - مسائل أخرى

المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٣٤ - يذكر الأمين العام في تقريره أنه ستتحقق، نتيجة زيادة الكفاءة، مكاسب تبلغ ٢٠٠ ١٤ دولار خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، بفضل تركيب نظم تسخين المياه بالطاقة الشمسية في ثلاثة مواقع، وهو ما سيقول من استهلاك الكهرباء (نفس المرجع، الفقرة ١٥). بيد أن اللجنة تشير إلى أن التفاصيل المتعلقة بالاستثمار الأولي في الأصول العينية لتلك النظم لا يرد في التقرير، كما أنه لا يوجد دليل على إتمام تحليل شامل للتكلفة والعائد من شأنه أن يوفر تبريرا عاما لهذا الإجراء المتصل بالكفاءة على وجه التحديد، ولتعميمه المحتمل لاحقا في مواقع و/أو بعثات أخرى. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يسعى للحصول على معلومات أكثر شمولا بشأن ما يفاد عنه من المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، بما في ذلك الاستثمار الأولي في الأصول العينية والتكاليف والعوائد الإجمالية المترتبة لدى البعثات على تنفيذ تلك التدابير. وتبدي اللجنة المزيد من التعليقات عن موضوع تدابير الكفاءة في آخر تقاريرها عن الملاحظات والتعليقات بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/68/782).

خامسا - الخلاصة

٣٥ - ترد في الفقرة ٤١ من تقرير الأداء (A/68/596) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٥٠٠ ٤ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٧٠٠ ٦٦٣ دولار عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٣٦ - وترد في الفقرة ٤٩ من الميزانية المقترحة (A/68/725) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً قدره ٩٠٠ ٣٩٤ ٦٢ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

الوثائق

- أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/596)
- ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/68/725)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/780/Add.1)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المنقّحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/68/617)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات، المجلد الثاني، عمليات الأمين العام لحفظ السلام (A/68/5 (Vol. II))
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/843)

- قرار مجلس الأمن ٢١٣١ (٢٠١٣)
- قرارا الجمعية العامة ٢٧٨/٦٧ و ٢٦٠/٦٨ عن تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك